Royaume du Maroc
Conseil consultatif des droits de l'Homme

Département Information et Communication

Revue de Presse du Conseil consultatif des droits de l'Homme

المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان في الصحافة الوطنية

LE CCDH DANS LA PRESSE NATIONALE

06 Juillet 2010

06 يوليوز 2010

0

Royaume du Maroc
Conseil consultatif des droits de l'Homme

Département Information et Communication

Revue de Presse du Conseil consultatif des droits de l'Homme

CCDH
المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان

المغربية

Droits et devoirs des citoyens: Pour une Charte nationale

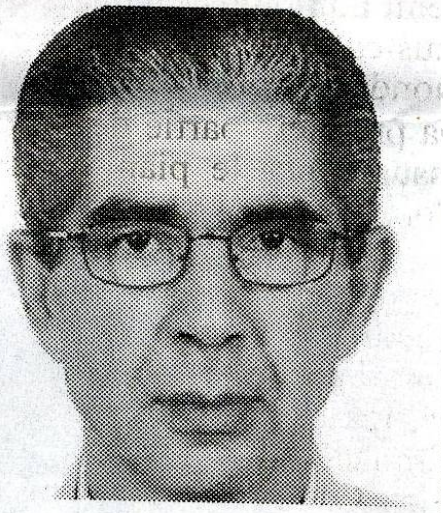

Le président du Conseil consultatif des droits de l'Homme (CCDH), Ahmed Herzenni, a appelé le gouvernement à élaborer une Charte nationale sur les droits et devoirs des citoyens en vue de moraliser la vie publique. S'exprimant, vendredi soir à Marrakech, lors d'une rencontre sous le thème «Les politiques publiques dans le domaine des droits de l'Homme», Herzenni a souligné que les politiques publiques du gouvernement exigent d'assurer tous les droits économiques et sociaux des citoyens et plus particulièrement ceux liés à l'emploi, la santé, l'éducation et à un logement décent.

Revue de Presse du CCDH

التجديد

معتقلون سياسيون سابقون يتهمون مجلس "حرزني" بالتلكؤ

اتهم ثلاثة من المعتقلين السياسيين سابقا، ضحايا سنوات الجمر والرصاص وأعضاء بالمنتدى المغربي من أجل الحقيقة والإنصاف بجهة تادلة أزيلال - صدقي رفيق، أوعزيز مصطفى، المصطفى ندير - الذين سبق أن أضربوا عن الطعام لمدة 15 يوما أمام مقر المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان، رئيس المجلس المذكور، بالتلكؤ والتسويف تجاه ملفهم المتعلق بتوصية الإدماج الاجتماعي وتوصية التسوية الإدارية والمالية.

وقال المعتقلون الثلاثة، في رسالة مفتوحة إلى من يهمه الأمر، توصلت "التجديد" بنسخة منها: "لم يلتزم رئيس المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان بمسؤوليته اتجاه هذا الملف. فقد سبق أن تعهد أمام الهيئات الحقوقية في يوم 3 ماي الماضي بالتفعيل الفوري والإسراع في تنفيذ ما اتفق عليه من المطالب الخاصة أساسا بالإدماج الاجتماعي والتسوية الإدارية والمالية". ويعتزم أصحاب الرسالة المذكورة تجديد مواقف نضالية ضد ما أسموه بالتماطل والتملص من قبل الحكومة والمجلس الاستشاري لحقوق

الإنسان.

ويشار إلى أن المعتقلين الثلاثة سبق أن قاموا بمعية معتقلين آخرين باعتصام مفتوح أمام مقر المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان في يوم 5 أبريل 2010 تم تتويجه بإضراب عن الطعام يوم 19 من الشهر نفسه، والذي دام إلى حدود يوم 3 ماي الماضي، وهو اليوم نفسه الذي التزم فيه الأمين العام بالإسراع في تنفيذ توصية هيئة الإنصاف والمصالحة. ويطالب المعتقلون الثلاثة الحكومة المغربية والمجلس الاستشاري لحقوق الإنسان بإيجاد حلول ملائمة تضمن الآثار المستدامة على الضحايا وترد الاعتبار لهم منذ تاريخ الانتهاك.

حبيبة أوغانيم

Revu

القلم

في ندوة حول موضوع السياسات العمومية في مجال حقوق الإنسان

الدعوة إلى وضع ميثاق وطني حول كافة الحقوق والواجبات للمواطنين لتخليق الحياة العامة

• أكد رئيس المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان السيد أحمد حرزني أن الحكومة مطالبة بوضع ميثاق وطني حول كافة الحقوق والواجبات للمواطنين من أجل تخليق الحياة العامة.

وأضاف السيد حرزني،في تدخل له أخيرا خلال ندوة نظمت بكلية الطب والصيدلة بمراكش التابعة لجامعة القاضي عياض حول موضوع «السياسات العمومية في مجال حقوق الإنسان»،أن السياسات العمومية للحكومة تستدعي توفير كل الحقوق الاقتصادية والاجتماعية للمواطنين خاصة تلك المرتبطة بحق الشغل والصحة والتعليم والسكن اللائق بكيفية شفافة والعمل على فتح نقاش مستفيض حول المفاهيم المؤسسة لهذه الحقوق.

وقال إنه بالرغم من وجود رغبة سياسية في هذا المجال فإن هذه الرغبة لا زالت تنقصها الآليات التطبيقية،داعيا إلى ضرورة وضع آليات تنظيمية لتنفيذ الإجراءات المتعلقة بحقوق الإنسان وتنسيق العمل بين مختف الوزارات المعنية وإرساء سياسات عمومية في مجال سن القوانين المرتبطة بهذه الحقوق تتماشى مع المواثيق الدولية.

وبعد أن أشار إلى دور المجلس الاستشاري في ترسيخ ونشر مفاهيم وثقافة حقوق الإنسان الى جانب مختلف الجمعيات العاملة في هذا المجال،أكد السيد حرزني على ضرورة توفير الموارد المادية والبشرية وتكوين مكونين في مجال حقوق الإنسان وإرساء آلية لتنفيذ أهداف هذه الحقوق على المديين البعيد والمتوسط.

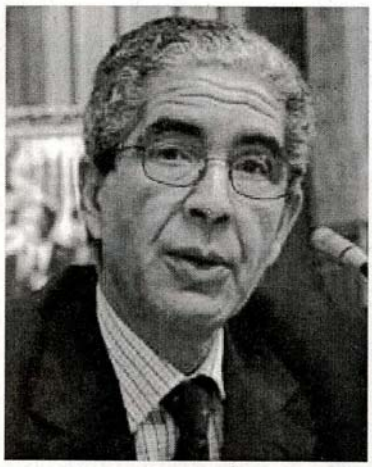

أحمد حرزني

ومن جانبه أوضح رئيس الهيئة المركزية للوقاية من الرشوة السيد عبد السلام أبو درار أن تخليق الحياة العامة وتكريس الحقوق الاقتصادية والاجتماعية للمواطنين والدفاع عنها تستدعي تعزيز الجوانب التشريعية والقانونية والقضاء على الإختلالات والأسباب المؤدية إلى انتهاكها والعمل على تقديم خدمات عمومية وتدبير الموارد في إطار قانوني شفاف وبيئة سليمة ومستقرة.

وبعد أن دعا الى ضرورة تخليق الحياة العامة وتبني إصلاحات جوهرية في مجال الحكامة الرشيدة ومحاربة الفساد،ذكر بالدور الهام الموكول للهيئة المركزية للوقاية من الرشوة وانخراط المغرب في محاربة الفساد من خلال تطوير ترسانته القانونية وتعزيز آلياته الوقائية.

وأكدت باقي التدخلات على أن الآلية الضامنة لتخليق الحياة العامة تكمن في إطار إرساء قضاء وحكامة عادلة،مشيرين إلى أن المغرب رسم تحولات عميقة في مجال حقوق الإنسان والممارسات الجيدة شملت تعزيز العدالة والحرية للمواطنين.

وأشاروا في هذا الصدد إلى أن المقاربات التنموية رهينة بترسيخ ثقافة حقوق الإنسان وأن تحقيق المقاصد النبيلة رهينة بمساهمة المنظمات غير الحكومية.

Ligue Marocaine pour la Défense des Droits de l'Homme

الاتحاد الاشتراكي
جريدة يومية
www.alittihad.press.ma

معتقلو أحداث يناير 1984 بقصبة تادلة يوجهون رسالة مفتوحة

معتقلو أحداث يناير 1984 أمام مقر المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان

توصلنا برسالة مفتوحة موجهة من طرف معتقلي أحداث يناير 1984 بقصبة تادلة إلى الدوائر العليا وكل من يهمه الأمر بخصوص تنفيذ توصية هيئة الإنصاف والمصالحة، تقول نص الرسالة:

«.. نحن المعتقلون السياسيون سابقا، ضحايا سنوات الجمر والرصاص وأعضاء بالمنتدى المغربي من أجل الحقيقة والإنصاف بجهة تادلة أزيلال – صدقي رفيق، أوعزيز مصطفى، المصطفى ندير – والمضربون عن الطعام سابقا لمدة 15 يوما أمام مقر المجلس الاستشاري لحقوق "الإنسان . إذ نعبر عن استيائنا وقلقنا العميق ازاء التلكؤ والتسويف الذي طال ملفنا المتعلق بتوصية الإدماج الإجتماعي وتوصية التسوية الإدارية والمالية».

وفي السياق نفسه، لم يتم الالتزام بالوعود التي أعطيت لحل هذا الملف ، بحيث سبق التعهد أمام الهيئات الحقوقية في يوم 03/05/2010 بالتفعيل الفوري والإسراع في تنفيذ ما اتفق عليه من مطالب الخاصة اساسا بالإدماج الاجتماعي والتسوية الأدارية والمالية. كما نؤكد للرأي العام اننا قمنا باعتصام مفتوح أمام مقر المجلس الأستشاري لحقوق الانسان في يوم 05/04/2010 تم تتويجه بإضراب عن الطعام يوم 19/04/2010 والذي دام إلى حدود يوم 03/05/2010 وهو اليوم نفسه الذي التزم فيه الأمين العام بالإسراع في تنفيذ توصية هيئة الإنصاف والمصالحة .

كما نلفت الإنتباه إلى أن «مقاربة اللجنة الإقليمية واللجنة المركزية لملف جبر الضرر الفردي المتعلق بالإدماج الإجماعي والتسوية الادارية والمالية ، لا تستند إلى مبادئ العدل والإنصاف كما هو متعارف عليها عالميا في العدالة الانتقالية . بحيث أنهم أفرغوه من محتواه الحقيقي وذلك باستنادهم إلى الحلول الترقيعية .

وعلاوة على ذلك ، نطالب الحكومة المغربية والمجلس الإستشاري لحقوق الإنسان بإيجاد حلول ملائمة ترد الإعتبار لنا منذ تاريخ الإنتهاك

وعليه فإننا نشعر المسؤولين عن هذا الملف والسلطات المعنية ونخبرالرأي العام بأننا سنتخذ مواقف نضالية متطورة ضد هذا التماطل والتملص ما لم تتخذ الاجراءات الضرورية في اقرب الآجال».

Revue de Pr

بيان اليوم

اعتصام مفتوح لمعتقلين سياسيين سابقين

أعلن المعتقلون السياسيون السابقون، أعضاء المنتدى المغربي من أجل الحقيقة والإنصاف بجهة خريبكة، عن قرارهم خوض اعتصام مفتوح على كافة الأشكال النضالية ابتداء من يوم أمس الاثنين 5 يوليوز. وأفاد بلاغ للرأي العام وقعه كل من محمد ضريف، محمد الحالي، المصطفى الخطبان، عتيقة قاصيبي، خيبر رحال، سيف عبد الرحيم، خالد بصير، والزاوي صالح، أن هذا القرار يأتي بعد فشل الحوار بين المعتقلين السابقين والمجلس الاستشاري لحقوق الإنسان وسلطات الجهة، حول مطالبهم، وكذا التباطؤ في تنفيذ توصية هيئة الإنصاف والمصالحة حول الإدماج الاجتماعي، مما يعتبره أصحاب البلاغ «عصياناً لأوامر أعلى سلطة في البلاد» بالطي النهائي لهذا الملف. وطالب البلاغ بالتنفيذ الفوري لهذه التوصية والتعامل الجدي مع مطلب جبر الضرر لهذه الفئة من ضحايا سنوات الرصاص.

Revue de Pre de l'Homme